تحليل ظاهرة الهجرة غير شرعية ودوافعها

الباحث/ ندا عاطف السيد متولي

باحث لدرجة الدكتوراه كلية الحقوق جامعة الزقازيق

تحت إشراف

الاستاذ الدكتور/نبيل احمد حلمي

أستاذ القانون الدولي العام

وعميد كلية الحقوق جامعة الزقازيق سابقا

(ISSN: 2537 - 0758)

تحليل ظاهرة الهجرة غير شرعية ودوافعها

الباحث/ ندا عاطف السيد متولي

الملخص

مع زيادة الاهتمام بالبحث في موضوع الهجرة غير شرعية في الأونة الأخيرة لمحاولة سد الفجوة والنقص النظري لهذة الظاهرة طالما ان أليات تنفيذها معقدة وفردية نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية.

فالهجرة غير الشرعية دوافع مسببة تختلف مع اختلاف البواعث المحركة منها اقتصادية وأمنية واجتماعية.

ABSTRACT:

With increased interest in research on the issue of illegal immigration recently to try to bridge the gap and theoretical lack of this phenomenon as long as the mechanisms for its implementation are complex and individual due to economic, social and historical conditions.

Illegal immigration has motives that vary with different motives, including economic, security and social.

مقدمه

زاد الاهتمام الأكاديمى بظاهرة الهجرة فى السنوات الأخيرة فى دول البحر الأبيض المتوسط، فى محاولة لسد الفجوة والنقص النظرى لهذه الظاهرة، حيث إنه من الصعب الحديث عن نظرية للهجرة، طالما أن آليات تنفيذها معقدة وفردية؛ إضافة على تمايز الأبعاد القامة، وفقاً للظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية.

فمن خلال مراجعة الأدبيات الخاصة بالهجرة الدولية يتضح عدم وجود نظرية متكاملة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة، فالإسهامات المقدمة فى هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزئية تقترب من ظاهرة الهجرة من منظورات مختلفة.

وللهجرة غير الشرعية دوافع مسببة لها؛ تتمثل هذه الدوافع فى أشياء لا يرغبها المهاجر، وتختلف دوافع الهجرة باختلاف البواعث المحركة، فعلماء الاقتصاد ينظرون لها نظرة اقتصادية بحتة، وعلماء الاجتماع يركزون بالإضافة على البعد الاجتماعى وعلماء الجغرافيا يركزون على الظروف الجغرافية، بالإضافة إلى الدوافع السياسية والأمنية.

أهمية موضوع البحث

يُعد موضوع الهجرة غير الشرعية من أخطر وأهم القضايا المثارة فى المنتديات والمؤتمرات الدولية؛ حيث تختلف الآليات والاستراتيجيات المتبعة من زوايا متعددة على مستوى الدول، الأمر الذى يظهر مدى صعوبة توحيد الجهود على المستوى الدولى نظراً لتضارب مصالح الدول؛ فعلى الرغم من أهمية حماية حقوق الإنسان باعتباره الطرف الضعيف فى المجتمع الدولى، إلا أن هناك إهمالاً شبه تام من قبل الدول المتقدمة لهذه الحقوق بالتزام الصمت حيالها والتغاضى عنها؛ حيث تم حصر سبل الحد من الهجرة غير الشرعية فى المواجهات الأمنية دون توجيه أى برامج منهجية من شأنها الحد من هذه الظاهرة، مثل: خلق فرص عمل، وتوفير مستوى معيشة أفضل فى الدول المصدرة للهجرة غير الشرعي.

منهج البحث

وقد جاءت خطة البحث علي النحو التالي

الفصل الاول: تأصيل الفقه القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الناحية القانونية.

المبحث الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الناحية الاقتصادية

الفصل الثاني: دوافع الهجرة غير الشرعية.

المبحث الاول: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: الدوافع الديموغرافية والجغرافية للهجرة.

المبحث الثالث: الدوافع السياسية والامنية.

الفصل الأول

تأصيل الفقه القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية

تمهيد وتقسيم:

تزايد فى السنوات الأخيرة، فى المجال الإكاديمى، الاهتمام بظاهرة الهجرة غير الشرعية، فى محاولة لإيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة.

وانطلاقاً من ذلك تم البحث فى النظريات المفسرة لهذه الظاهرة، حتى يتسنى لنا الحد منها، وسوف نتناول فى هذا المبحث تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية، **من خلال:**

المبحث الأول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الناحية الاجتماعية.

المبحث الثانى: ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الناحية الاقتصادية.

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث الأول
ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الناحية الاجتماعية

إن البعد المتعلق بشبكات الهجرة مهم للغاية، لأنه يفسر استمرار ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين، وغير المهاجرين، تلك الروابط التى تربط أكثر دول المنشأ ودول المقصد، ففى الواقع يقدم كل مهاجر فرصاً للأشخاص من محيطه "أفراداً من عائلته أو عشيرته أو حتى جيرانه" لحثهم ومساعدتهم على الهجرة.

وفى هذا السياق فإن قرار الهجرة لا يقوم بشكل أساسى على حساب اقتصادى وعقلانى بحت على النحو الذى تدعو إليه النظرية النيوكلاسيكية، ولكن على المعلومات التى تم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر مادياً ونفسياً خلال جميع مراحل انتقاله، كما أن شبكات الهجرة تسمح من خلال تأثيراتها فى تقليل المخاطر والتكاليف عن المهاجرين المستقبليين بالاستمرار الذاتى لعملية الهجرة[1]– أيضاً– تعمل هذه الشبكات كمقدمة لخدمات تعمل على التقليل من تكلفة الهجرة، ويكون ذلك بالأخذ فى الاعتبار بوجود مخزون من تعداد المهاجرين المشتتين فى عدة مدن وبلدان، والذى هو أحد المعايير المهمة التى تتدخل فى قرار الهجرة، وهكذا كلما كانت شبكة الهجرة متطورة كلما انخفضت التكاليف وزادت الهجرة تطوراً، ويلعب رأس المال الاجتماعى للمهاجر دوراً أكثر أهمية من رأس المال النقدى، وفيما يتصل بنظرية الشبكات فى تفسير ظاهرة الهجرة، تظل المؤسسة الأسرية جوهرية فى التحفيز على الهجرة وتنمية قدرات المهاجر، وقد أوضحت "سارة هابيزون" تعقد البنيات العائلية التى تميز عملية الهجرة، وذلك لكون العائلة الوسيط بين الفرد والمجتمع.

وفى هذا الإطار تقدم كل من "ساره هابيزون" و"بويد" عوامل أساسية تعطى للوحدة الأسرية أهمية كبيرة فى عملية الهجرة، وهى: الأسرة هى الداعم الأساسي للمهاجر، فهى التى تدبر الموارد من أجل السفر والإقامة فى البلد المستقبل وخاصة عندما نتعامل مع تعداد المهاجرين الشباب الذين لا يملكون وسائل مادية كافية.

تمتلك الأسرة شبكتها الاقتصادية والاجتماعية، ويضيق حد صلة القرابة فى المساحة الجغرافية شديدة الاتساع، فينتقل الأشخاص؛ حيث توجد لديهم عائلات تستطيع مساعدتهم وتتحمل مسئوليتهم فى حالة المشقة، وتبحث لهم عن عمل، وتساندهم نفسياً

---

[1] مونسوتى الكساندر: "**الحروب والهجرات: الشبكات والاستراتيجيات الاقتصادية لشعب الهزارة فى أفغانستان**"، إصدارات معهد نوشاتال للانثرويوجيا، باريس، دار العلوم للإنسان، ٢٠٠٤، ص٤٥.

فى حالة الضيق أو فى حالة صداد الثقافات، وتتوطد الروابط بين أفراد العائلة الكبيرة لتوجد تضامناً متعدد القوميات، والذى يجعل من المهاجر ممثلاً فعالاً فى تنمية بلده الأم والأسرة هى نقطة التجمع الرئيسية، وهى فى هذا السياق توجه الفرد، وتعمل على تطويره وحمايته[٢].

المبحث الثاني
ظاهرة الهجرة الشرعية من الناحية الاقتصادية

أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية فى توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيس مسبب للهجرة الخارجية، وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هى عليه فى بلدان الأصل.

ففى التحليل النيوكلاسيكى الحديث المبنى على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثماراً قادراً على إحداث فائض صاف إيجابى يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه فى بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه فى بلد المضيف مع احتساب نفقات النقل والتنقل، وقد تطورت هذه المقاربة التحليلية الليبرالية على امتداد الفترات الزمنية الماضية لتدمج فى هذا الفائض مؤشر البطالة فى مناطق الاستقبال، الشىء الذى أدى ظهور مقاربة المردود المتوقع من ظاهرة الهجرة، وذلك مع تنامى تواصل الهجرة الداخلية فى البلدان النامية من الريف صوب المدن، والتى زادت من هذه البطالة الحضرية حجماً وبمعدلات كمية وكيفية مهمة[٣].

إن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة، وتتطرق إلى تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل، وبعد أرنست رافينستين Arnist Raffinistine صاحب أول نظرية فى تفسير الهجرة ١٨٨٥ من خلال وضعه لقوانين الهجرة، وذلك فى المقال الذى قدمه بعنوان "قوانين الهجرة"؛ حيث خلص من خلال تحليله لبيانات تعداد

---

[٢] سارة هاربيزون: "هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن اتخاذ قرار الهجرة فى عملية صنع قرار الهجرة"، مناهج متعددة الاختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة فى الدول النامية والمتقدمة، نيويورك، مطابع بيرجامام، ١٩٨١.

[٣] عبد الفتاح العموص: "المحددات النظرية للهجرة الخارجية فى البلدان المتوسطية"، متوفر على: http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/afkar7.5.do.

(ISSN: 2537 - 0758)

السكان إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب؛ حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة والفقر الأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية[٤].

وقد سار العديد من المنظرين على نهج رافينستين مع بعض الاختلافات الجزئية، حيث أعاد إفيرت لى 1996 Ivriteleé صياغة نظرية رافينستين مع التركيز بشكل أساسى على عناصر الدفع[٥]، واشار "لى" إلى وجود أربعة عوامل أساسية تحدد الهجرة، يرتبط العاملان الأول والثانى بالوضع فى دول المنشأ ودول المقصد، مع إعطاء أهمية بكيرة لعوامل المسافة، العوائق السياسية، وكذا العوامل الشخصية المرتبطة بتعليم المهاجرين، والمعرفة بالبلاد المستقبلة للهجرة، والروابط العائلية فى دول المنشأ والمقصد الأمر الذى يسهل أو يعرقل الهجرة؛ حيث تدفع الفوارق فى الأجور إلى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة وذلك بهدف زيادة الدخل.

فازدياد الفجوة بين الشمال والجنوب وتحول الأخيرة إلى دول الهامش فى النظام الاقتصادى الدولى يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثاً عن حياة أفضل، ويمكن أن نشير فى هذا السياق إلى الآثار المختلفة التى تتركها الشركات متعددة الجنسيات العاملة فى دول الهامش على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فى تلك الدول، تلك الآثار التى تؤدى فى النهاية إلى أن تصبح مجموعات متزايدة من الأفراد بعيدة الصلة عن الواقع الذى تغير ومن ثم تكون أكثر استعداداً للهجرة من مواطنها الأصلية[٦].

فعندما يتحول المزارعون على سبيل المثال إلى الإنتاج من أجل السوق العالمى، وليس من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتى، فإنهم يلجئون إلى الاعتماد على الآلات والتكنولوجيا الحديثة، ومحاولة توسيع ملكية الأراضى لتعظيم الإنتاج، وعليه يصبح الطلب على العمالة الزراعية اليدوية، وخاصة عبر المدربة منخفض، ما يؤدى إلى دفع مجموعات مختلفة نحو الهجرة إلى الخارج.

---

[٤] أرنست رافينستين: "قوانين الهجرة"، **صحيفة جمعية الإحصاء**، لندن، ١٨٨٥، ص ص ١٦٧-٢٢٧.

[٥] إفيرت. أس. لى: "**نظرية الهجرة الديموغرافيا**"، ١٩٩٦، ص ٤٧-٥٧.

[6] Douglass S. Massey: In Marcelo M suarez Orozco, The New immigration an interdisciplinary Reader, New York, Routledge, 2005, pp25-26.

ومن جانب آخر تناولت "ساسكيا ساسن Saskia Sacin 1988" فى تفسيرها لظاهرة الهجرة الدولية أن هذه الأخيرة هى نتاج للنظام الرأسمالى، وأن نماذج الهجرة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز "الدول الغنية"، ومحيط "الدول الفقيرة"، كما يتسبب التطور الصناعى فى الدول الغنية إلى إحداث مشكلات هيكلية فى اقتصاديات الدول النامية، مما يشجع على الهجرة، وفى هذا السياق تعد الهجرة ليس فقط نتيجة للإنتاج القوى ولطلب العمل فى الدول الصناعية، ولكن بشكل أعم لهياكل السوق العالمى[٧].

من جهة أخرى توصلت بعض الدراسات التطبيقية حول الهجرة إلى نتائج مطابقة نسبياً للتحاليل النظرية القائلة بأن تباين مستويات الدخل عند الأفراد الاقتصاديين يلعب دوراً مهماً وفعالاً فى اتخاذ القرارات الخاصة بالهجرة الخارجية، وقد أكدت تحاليل الاقتصادى الأمريكى لوكاس ١٩٨٥ أننا مازلنا نرى ذلك الإنسان الهامشى الذى يستعمل حاسبته الجيبية قصد ضبط مردود الدخل للانتقال إلى أماكن أخرى يُحسن فيها وضعه المادى الخاص.

وبناءً على ما سبق تحلل هذه النظرية الهجرة بمنظور شامل مؤكد على أهمية الاقتصاد، فهى تشير إلى أن التبادلات بين الأنشطة الاقتصادية الضعيفة والأنشطة الاقتصادية القوية العالية المستوى سوف تؤدى حتماً على ركود فى الأنشطة الأولى وإلى تخبط الدوائر الاقتصادية، فهذه العلاقات غير المتكافئة تزيد من التشجيع على الهجرة بشكل متزايد، كما أن اعتماد الدول النامية على الزراعة وتصدير المواد الخام مواكبة بذلك التأخر الصناعى، ما يفسر جلياً سبب تحرك تدفقات الهجرة نحو مسار واحد من المحيط إلى المركز.

الفصل الثانى
دوافع الهجرة غير الشرعية

تُعتبر الهجرة غير الشرعية من القضايا التى تؤرق المجتمع الدولى؛ وذلك بسبب الأخطار التى تتعرض لها، سواء المصدرة للهجرة، أو المستقبلية لها، الأمر الذى أدى إلى ضرورة مواجهة هذه الظاهرة بكافة الطرق، ومن أجل ذلك وجب علينا التعرف على الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية، حتى يتسنى لنا وضع حلول لمواجهة هذه

[٧] ساسكيا ساسن: "تنقلية العمل ورأس المال: دراسة فى الاستثمار الدولى وتدفق العمل، المملكة المتحدة، كامبريدج، ١٩٨٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

الظاهرة، وتختلف أسباب الهجرة غير الشرعية باختلاف المجالات؛ فهناك أسباب سياسية، وهناك أسباب اقتصادية، وهناك أسباب اجتماعية.

وذلك ما سنتناوله بالتفصيل فى هذا المبحث من خلال:

المبحث الأول: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: الدوافع الديموغرافية والجغرافية للهجرة.

المبحث الثالث: الدوافع السياسية والأمنية.

المبحث الأول
الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

تُعد الظروف الاقتصادية من أهم الدوافع إلى الهجرة غير الشرعية، وذلك للتباين الكبير بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتأتى الظروف الاجتماعية أيضاً كدافع وراء هذه الظاهرة.

أولاً: الأسباب الاقتصادية:

يلعب الاقتصاد دوراً مؤثراً ومهماً فى الوقت الحاضر فى مختلف دول العالم؛ حيث ترسم سياسات الدول واستراتيجياتها لتحقيق هدف رئيس، يتبلور فى اتجاهها لتحقيق التنمية الاقتصادية التى تؤدى إلى تزايد موارد الدولة المالية، ويمكنها خلق فرص العمل لمواطنيها والوفاء بكافة احتياجاتهم المعيشية المختلفة، وبهذا يعتبر العامل الاقتصادى من أهم العوامل الدافعة لمغادرة الإقليم الوطنى بصفة غير مشروعة؛ حيث إنها تأتى فى مقدمة العوامل، ويتضح ذلك من خلال التباين الكبير فى المستوى الاقتصادى بين البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، والتى تشهد غالباً افتقاراً إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة والحاجة إلى الأيدى العاملة فى الدول المستقبلية[٨].

ويذهب كثير من الفقهاء إلى حصر أسباب الهجرة فى العوامل الاقتصادية الاجتماعية التى يسميها البعض بالأسباب الكلاسيكية؛ نظراً لكونها العامل الأصلى لظهورها، ومهما يكن فإن دوافع الهجرة عديدة ومتنوعة أهمها المستوى المعيشى والأجر، ووفرة العمل أو ندرته، كما يعتبر النمو الديموغرافى فى دول الجنوب عاملاً مهماً؛ حيث

---

[٨] محمد الخشانى: "أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، متوفر على:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208.

تبقى نسبة نموه مرتفعة جداً عكس أوروبا، مما يجعل بنية المجتمعين مختلفة، فهذه الأخيرة تعانى من الشيخوخة بـ ٦٠% كفئة يفوق سنها ٦٥سنة، مما يبين أن الدول العربية لديها فائض فى الطاقة الشبابية عكس أوروبا، التى أشارت دراسة لهيئة الأمم أقيمت فى مارس ٢٠٠٠ إلى أنها ستحتاج إلى ٤٧ مليون مهاجر لوقف انخفاض السكان، وإلى ٧٧ مليون من أجل الحفاظ على الفئة النشطة، وأنه بحلول سنة ٢٠٥٠ ستحتاج إلى ٧٠٠ مليون مهاجر للإبقاء على التوازن بين نسبة السكان والفئة العاملة، وتشير نفس الدراسة إلى أن استمرار هذه الوضعية ستؤدى إلى انخفاض سكان إنجلترا بـ٤% فى ١١,٢٠٥٠% فى ألمانيا و٢٨% فى إيطاليا المهددة بالزوال بعد قرن إذا استمرت فى نفس وتيرة النمو[٩].

وتأتى البطالة على رأس الأسباب الاقتصادية المسببة للهجرة غير الشرعية؛ حيث ترتبط عادة البطالة بانخفاض حاد وغير متوقع فى دخل الفرد العاطل؛ مما يجعل الفرد فقيراً سواء كان فقراً مطلقاً بمعنى عدم قدرته على الحصول على ضروريات الحياة، أو فقراً نسبياً بالنسبة للمجتمع الذى يعيش فيه، وإذا ما طال أمد هذا الانخفاض الحاد فى الدخل واستحكم فإنه يؤدى إلى البحث عن منافذ غير شرعية (فى ظل عدم توافر المنفذ الشرعى المتمثل فى العمل)[١٠].

ويُقصد بالبطالة بالمفهوم الاقتصادى التوقف عن العمل، أى أن يصبح الإنسان عاطلاً عن العمل وحسب توصيات منظمة العمل الدولية وإجماع الاقتصاديين، والخبراء فإن العاطل والبطال "هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى فى إيجاد هذا العمل، وقد تكون البطالة حقيقية أو بطالة مقنعة، كما قد تكون بطالة دائنة أو بطالة جزئية أو موسمية[١١].

---

[٩] **ساعد رشيد: مرجع سابق، ص: ٥٦**

[١٠] **د.** فريحة لدمية: "الهجرة غير الشرعية دراسة فى الحركيات السببية المنتجة للظاهرة"، **مجلة الاجتهاد القضائى**، العدد الثامن.

[١١] عدنان فرحان الجوارين: "سياسات الهجرة والعمل وأثرها على بطالة المواطنين فى دول مجلس التعاون الخليجى"/ **مجلة الاقتصاد الخليجى**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد (٢٤)، ٢٠١٣، ص٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

وتقوم بين البطالة والهجرة غير الشرعية علاقة اقتصادية مباشرة بدافع من الحاجة والعوز الاقتصادى، كما أن البطالة غالباً ما تؤدى إلى العُزلة الاجتماعية "للعاطل" ومن ثم تضعف عنده القوى الاجتماعية (شبكة العلاقات الاجتماعية)، وتتضاءل قدرته على تحقيق عنده القوى الاجتماعية (شبكة العلاقات الاجتماعية)، وتتضاءل قدرته على تحقيق التضامن مع المجتمع الذى يعيش فيه، ويترتب على ذلك ظهور حالة الأنومى "Anomie" عند العاطل الذى تفقه الالتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة[١٢].

مشكلة العمالة بشكل عام وتوظيف الخريجين من الشباب على وجه الخصوص، هو مصدر قلق كبير للبلدان العربية، فيجمع هذه البدلان تقريباً تعر نسباً عالية من البطالة، كما يبين ذلك الجدول الذى يقارن معدلات البطالة فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم على النحو التالى:

المجال	الشرق الأوسط		شمال إفريقيا		العالم	
السنة	المعدل العام	الشباب	المعدل العام	الشباب	المعدل العام	الشباب
٢٠٠٠	١٠,٥	٢٣,٨	١٣,٦	٢٨,٨	٦,٣	١٢,٨
٢٠٠٥	١١,٢	٢٥,٤	١١,٥	٢٧,٢	٦,٢	١٢,٩
٢٠٠٦	١٠,٩	٢٥,٥	١٠,٥	٢٥,٢	٥,٨	١٢,٤
٢٠٠٧	١٠,٣	٢٤,٩	١٠,١	٢٣,٨	٥,٥	١٠,٧
٢٠٠٨	١٠,٤	٢٥,٧	٩,٦	٢٣,٠	٥,٦	١١,٩
٢٠٠٩	٩,١	٢٥,٤	٩,٦	٢٣,٠	٦,١	١٢,٨
٢٠١٠	٩,٩	٢٥,٤	٩,٦	٢٣,٠	٦,١	١٢,٨
٢٠١١	١٠,٢	٢٦,٢	١٠,٩	٢٧,١	٦,٠	١٢,٧

الجدول صادر عن جامعة الدول العربية: التقرير الإقليمى للهجرة الدولية العربية (الهجرة الدولية والتنمية)، ٢٠١٤.

[١٢] عاطف عبد الفتاح عجوة: "**البطالة فى العالم العربى وعلاقتها بالجريمة**"، الرياض، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ١٩٨٥، ص٤١.

وحسب تقارير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية قدرت نسبة البطالة فى الدول العربية فى العقد الأول من القرن ٢١ بين ١٥ و٢٠%، كما تفيد إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة فى الوطن العربى لعام ٢٠٠٨ وصل إلى نحو ١٥% ما يعادل ١٧ مليون، لكنه يزداد ليصل إلى ٤٠% بين الفئتين العمريتين (١٥-٢٤) عاماً، مما يزيد رقم العاطلين إلى ٦٦ مليون من بين ٣١٧ مليون نسمة، وهو تعداد العالم العربى[١٣].

والعلاقة بين النمو الديموغرافى والهجرة تتضح أكثر من خلال سوق الشغل، فمع ارتفاع نسبة الفئة القادرة على العمل هناك نقص كبير فى مناصب الشغل فى بعض الدول العربية التى تبلغ نسبة البطالة فيها ١٨% مع انخفاض كبير فى الأجور، بينما فى أوروبا هناك ندرة فى اليد العاملة وفرص عمل كثيرة والبطالة لا تتعدى ٦,٥% وبما أن اليد العاملة العربية رخيصة وقادرة على العمل فى كل المجالات حتى تلك التى يرفضها الأوروبيون، إلى جانب ذلك زيادة الفارق بين الشمال والجنوب كذلك من خلال وتيرة النمو التى تبلغ ٩,٨% فى أوروبا ولا تتعدى ٣,٤% فى الدول العربية المصدرة للهجرة، وهو ما يدفع الشباب الى التفكير فى الهجرة محل وحيد لمشاكلهم[١٤].

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، ولقد أشارت دراسة صادرة عام٢٠٠٦ عن المجلس العربى للطفولة والتنمية إلى أن أكثر من ٨٠% من سكان العالم العربى يعيشون فى فقر مدقع، وكذلك فإن مليارين من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد فى اليوم، كذلك فإن تدنى مستوى دخل الفرد وانخفاض مستويات معيشتهم، والتباين فى الأجور يُعد كذلك من أسباب هجرة الشباب إلى الغرب؛ حيث الحد الأدنى للأجور يفوق ٣ إلى ٥ مرات المستوى الموجود فى دول المغرب العربى، ويعيش أكثر من ٢٣٠ مليون نسمة فى الدول العربية بمتوسط دخل سنوى لا يزيد عن ١٥٠٠ دولار سنوياً عام ٢٠٠٦، وفقاً لبيانات البنك الدولى فإن نمو نصيب الفرد الحقيقى من الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان العربية لم يتجاوز ٦,٤% خلال ٢٤ عاماً، إلى جانب عامل الفقر ومخلفاته فى الدول المصدرة للمهاجرين يأتى عامل توفير الفرص والإمكانيات لعيش حياة كريمة فى دول الاستقبال لدوافع الهجرة.

---

[١٣] هشام بشير: "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعيتها، سبل مواجهتها"، **مجلة السياسة الدولية**، (مركز الأهرام)، العدد (١٧٨)، يناير ٢٠١٠ ص١٧٠.

[١٤] **صابش عبد المالك د: مرجع سابق، ص: ٤٧.**

(ISSN: 2537 - 0758)

ومن ضمن الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية التباين الاقتصادى بين البلدان المصدرة والجاذبية للمهاجرين، حيث يتجلى التباين فى المستوى الاقتصادى بصورة واضحة بين الدول العربية الطاردة والدول المستقبلية، وهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية فى دول الجنوب المتوسط (أى عدم استقرار عوامل التنمية) التى لا تزال اقتصاديات الكثير منها تعتمد أساساً على الفلاحة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقراراً للتنمية، نظراً لارتباط الأول بالأمطار، والثانى بأحوال السوق الدولية[١٥].

من الأخذ فى الاعتبار الفارق الهائل فى المستوى الاقتصادى والتطور الذى تعيشه الدول الأوروبية بالمقارنة مع دول جنوب المتوسط، فبالرغم من تقاربها جغرافياً، إلا أن التنمية بمختلف أنواعها لم تحقق إلا معدلات ضعيفة من الرفاهية ولفائدة فئات ضيقة من المجتمع، كما أن غياب الاستثمارات المنتجة قامت من مستوى النمو الاقتصادى وعمق من الفقر والتهميش[١٦].

بالإضافة على ما سبق فإن الدول المستقبلة للمهاجرين تعانى من نقص الأيدى العاملة فيها، خاصة الدول الأوروبية التى تتميز بارتفاع معدل الشيخوخة فيها حق أطلق عليها اسم القارة العجوز، ولهذا فإن المهاجرين يستغلون حاجة هذه الدول للعمالة، فيقومون بالهجرة إليها، ولاسيما أن هؤلاء لديهم استعداد للعمل فى جميع المجالات، وبالأخص العمل فى المجالات التى تعرف شعوب تلك البلاد- فى الغالب= عن العمل فيها، فيكون بذلك الباب مفتوحاً أمام المهاجر غير الشرعى- بطبيعة الحال- الذى يقبل الانخراط فى مثل لهذه المجالات[١٧].

فالأسباب الاقتصادية عموماً هى تلك المتعلقة باختلاف مستويات التقدم الاقتصادى والاجتماعى، فالأفراد ينتقلون من المنطقة حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية، من سكن وتعليم منخفضة على المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة ليرتفع مستوى معيشتهم؛ لأن الهدف من الهجرة هو ضمان فارق إيجابى بين الأجور الحالية فى دولة الأصل وبين الأجور فى الدولة المستقبلية، وحسب الأستاذ G.P.Tapinos فإن الهجرة هى رد فعل اتجاه التخلف الاقتصادى[١٨].

---

[١٥] **خليل حسن: مرجع سابق، ص ٤٢٤**

[١٦] **محمد غربى مرجع سابق، ص: ٩٦**

[١٧] **هشام بشير: مرجع سابق، ص١٧٠**

[١٨] **سمير محمد عياد: مرجع سابق، ص ٢٢٣**

إذا كانت العوامل الاقتصادية تشكل دافعاً قوياً وراء الهجرة إلا أن ذلك لا يعنى بأنها كافية ما يعنى أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى تتجلى فى الظروف الاجتماعية، وتتعدد الأسباب وتتنوع بتعدد المهاجرين[١٩].

ثانياً: الأسباب الإجتماعية:

من أسباب الهجرة غير المشروعة ضعف الروابط الاجتماعية والتفكك الأسرى داخل دولة منشأ الهجرة، وكذلك التفرقة الطائفية والفئوية وعدم التوافق مع عادات وتقاليد البلد المصدر للهجرة غير المشروعة، ووجود أقارب فى البلد المستقبل للهجرة غير المشروعة[٢٠].

وتتمثل الأسباب الاجتماعية– أيضاً – فى عدم توافر السلم الاجتماعى، وهذا يفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلى والطائفى أو جزئى، وتغليب الأغلبية على الأقلية أو العكس، كما ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطاً طردياً، فالبطالة وتدنى مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية فى المجتمع التى تنشأ فيه.

كما دأبت وسائل الإعلام منذ عقود على رسم صورة متفائلة للمهاجر إلى اوروبا أو إلى الغرب فأظهرته فى الغالب يحقق نجاحاً منقطع النظير ويصل للثراء السريع، وكلها أمور تدفع الشباب للمحاكاة.

ويتطلع الأفراد إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعى، أو بحثاً عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة فى بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة إلى الحد الذى يقبلون فيه أى عمل مهما كان مذلاً أو تافهاً سعياً وراء تحقيق أحلامهم الذاتية، وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنتين أو خمس سنوات يتم من خلالها جمع أكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة، وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التى تدفع الشباب إلى الهجرة إلى البلدان الغنية؛ مما يؤدى إلى انتشار ظاهرة الهجرة ولو كانت فى صورتها غير المشروعة.

والفشل فى حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة فى الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض، وشعور الأفراد ووعيهم بحدة ووطأة هذه المشكلات، وأن حاجاتهم غير

---

[١٩] **ساعد رشيد: مرجع سابق، ص: ٦٠**

[٢٠] ناصر بن حمد الحنايا: "الهجرة غير الشرعية" **ورقة عمل مقدمة فى الدورة التدريبية: "تنمية المهارات الإدارية فى إدارة الأحوال المدنية فى الدول العربية"**، خلال الفترة ٤/٢٧ – ٢٠١٣/٥/١.

(ISSN: 2537 - 0758)

مشبعة، وبالمقابل ما يرونه فى الضفة الأخرى من إغراءات ورغبتهم فى تحسين وضعيتهم المعيشية، وتحقيق حلمهم بالهجرة من جهة ومن جهة أخرى نظراً للإجراءات الأمنية الصارمة، وعدم السماح لهم بدخول دول الاستقبال؛ فإنهم يعمدون إلى الهجرة غير الشرعية معرضين حياتهم لجميع المخاطر أقصاها الموت غرقاً فى عرض البحر[٢١].

إلى جانب ذلك فإن المجتمعات خاصة العربية تعيش جملة من التناقضات الإجتماعية، وذلك على مستوى الشرائح الاجتماعية والثقافية، بل وحتى الصراعات التى جعلتها المنطقة الأكثر حراكاً فى العالم، وتتصل هذه التناقضات بالمشروع المجتمعى للمنطقة، وخصوصاً مستويات التوفيق بين الأصالة والحداثة، وذلك فى مختلف الجوانب الحياتية للأفراد والجماعات

كطبيعة الأسرة والعلاقة بين الرجل والمرأة، ومكانة المرأة فى المجتمع، وكذا دور الدين والديمقراطية والحريات الحزبية، والمواطنة والولاء وفى ظل هذه الأوضاع تعيش الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب صراعاً مع القيم الجماعية السائدة، فينتج عنه تباين وجهات النظر حول العديد من القضايا الاجتماعية ويدفع هذه الهيئات إلى الشعور بالغربة وهى داخل مجتمعاتها؛ ليتضح مما سبق إن الهجرة الشرعية وغير الشرعية تحمل فى طياتها دلالات مجتمعية عميقة تُعبر عن الاحتياج على الأوضاع الراهنة ورفضها[٢٢].

المبحث الثاني
الدوافع الديموغرافية والجغرافية

للزيادة السكانية والتغيرات الجغرافية دور فى تنامى ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أولاً: الدوافع الديموغرافية (السكانية):

تأتى الزيادة المطردة فى عدد السكان ضمن أهم الأسباب الدافعة للهجرة، وتمتاز بعض الدول بهذه الخاصية وعلى رأسها جمهورية مصر العربية؛ حيث توجد بها وفرة فى الموارد البشرية ومحدودية فى الموارد الطبيعية والاقتصادية، وهذه الزيادة فى عدد السكان لا تتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة بما يمثل ذلك إعاقة للتنمية الاقتصادية

---

[٢١] **فايزة بركان: "آليات التصدى للهجرة غير الشرعية" شهادة ماجستير فى الحقوق تخصص إجرام وعقاب، سنة ٢٠١١/٢٠١٢، ص ٥٣.**

[٢٢] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا): **موجز السياسات الاجتماعية حول هجرة الشباب فى البلدان العربية**، العدد الثالث، ٢٠٠٩، ص٨.

والاجتماعية- أيضاً- ويقلل من قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل أفضل لأفرادها وخاصة من الشباب القادر على العمل بما يجعل الفرصة أكبر أمام الشباب للسفر على الدول التى تحتاج إلى الأيدى العاملة لإقامة التنمية الاقتصادية بها، مع قلة عدد الساكن بها، فتجذب الشباب إليها خاصة من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية التى تمثل عوامل طرد للعديد من الشباب مقابل عوامل الجذب التى توجد فى البلاد المستقبلة للمهاجرين (المقصد)[٢٣].

وتعتبر الأسباب الديموغرافية تطبيقاً لما يعرف بنظرية (الجذب والدفع) التى تفترض أن الهجرة ترجع إلى انعدام التوازن بين أقاليم تدفع بها عوامل الطرد إلى الهجرة للخارج وأخرى تجذبهم إلى مناطق المقصد أو الوصول[٢٤].

وعلى الرغم من ذلك إلا أن ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة لا يمكن تفسيرها فى ضوء عوامل الطرد وحدها، أو عوامل الجذب منعزلة عن باقى العوامل الأخرى، وذلك أن شكل واتجاه وحجم الهجرة يتحدد من خلال التفاعل بين العوامل الطاردة والجاذبة معها، وإن كانت هناك عوامل لها الغلبه فى حالات الهجرة غير الشرعية، حيث يظهر تأثير عوامل الجذب بوضوح فى الهجرة الشرعية "الاختيارية".

ومن أهم عوامل الطرد التى تؤدى إلى الهجرة ما يلى:

- التزايد المستمر فى عدد السكان مع انخفاض معدلات الوفيات، بسبب التقدم الصحى، ما يؤدى إلى زيادة العرض فى سوق العمل، وعدم توافق المعروض مع مخرجات التعليم والتدريب مع فرص العمل المتاحة، ما يدفع بالكثير إلى الهجرة سواء أكانت شرعية أم غير شرعية.
- انخفاض مستوى الأجور، بسبب زيادة العرض وعدم كفاءة سياسات التشغيل والتوظيف، ما ينعكس على انخفاض الإنتاجية الحدية وانخفاض الأجور مع الزيادة المستمرة المعيشية وارتفاع الأسعار.

---

[٢٣] مساعد عبد العاطى شتيوى: "التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، **ندوة الهجرة غير الشرعية: "الأبعاد الأمنية والإنسانية التى تنظمها جامعة نايف للعلوم الأمنية"**، سلطات، المملكة المغربية، ٢٠١٤.

[٢٤] راجع مرقس وفاء: "أثر انتقال القوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية"، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص١٣٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

أما فيما يخص أهم عوامل الجذب فتتمثل فى:

- ارتفاع الأجور فى الدول المستقبلة للهجرة يعد عاملاً أساسياً من عوامل جذب العديد من المهاجرين لتلك الدول.
- سهولة الحياة فى الدولة المستقبلة للمهاجرين من توفير المسكن ووسائل الانتقال.
- الرغبة فى التجديد والتغيير فى العمل[٢٥].

ثانياً: الدوافع الجغرافية للهجرة:

للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثر كبير فى زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج، حيث أن البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فالفيضانات وثورات البراكين والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة[٢٦].

وقد أدت مثل هذه الأسباب وغيرها إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى المحدود الضيق، أو على شكل حركات جماعية[٢٧]، وليست العوامل الطبيعية بأقل أهمية بل تعد أهمها على الإطلاق فى بعض الجوانب، فكثيراً ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف التى تحدث اختلالاً خطيراً ينعكس سلباً على الحياة، فالدول الواقعة فى نطاق حرام الجفاف غالباً ما تعانى العديد من المشاكل بسبب موقعها الجغرافى، ما يؤدى إلى خسائر فادحة بالقطاع الزراعى، فالكوارث الطبيعية تتسبب فى تدمير الممتلكات والمشاريع، بل والحيوانات فيضطر عندئذ العديد من السكان للانتقال والهجرة إلى دول خارجية من أجل البحث عن مكان آخر تتوفر فيه ظروف العمل والاستقرار[٢٨].

إن هذه المشاكل قد أصابت أكثر من ست وثلاثين دولة فى القارة الإفريقية فى منتصف الثمانينات، وبالتالى مثلت عبئاً ضخماً على العديد من هذه الدول وهددت اقتصادها، بالإضافة إلى أن بعض دول القارة واجهت تحديات كبيرة خلال العشرين عاماً الماضية، تمثلت فى الجفاف والتصحر الذى ضر بأجزاء عديدة من القارة، وتؤدى كذلك السيول والأمطار دوراً كبيراً فى اختلال التوزيع السكانى، كما أن الأمر الذى يزيد من

---

[٢٥] مساعد عبد العاطى شتيوى: مرجع سابق

[٢٦] محمد حسين صادق حسن: مرجع سابق، ص ٣٣.

[٢٧] الهادى أبو لقمة: "**الانفجار السكانى**"، ليبيا منشورات جامعة السابع افريل، ١٩٩٣، ص٣٥.

[٢٨] على وهب: "**الجغرافيا البشرية**"، القاهرة، المؤسسة للدراسات والنشر، ١٩٨٦، ص٤٨.

حدة هذه المشاكل هو أن موجات الجفاف والتصحر، قد تعقبها موجات متتابعة من اسراب الجراد خاصة تلك التى ظهرت بشكل واضح فى السودان وأثيوبيا وتشاد والجزائر والمغرب ودول غرب إفريقيا سنة ١٩٩٣م[٢٩].

المبحث الثالث
الدوافع السياسية والأمنية

قد يكون الباعث المحرك للهجرة غير الشرعية سياسياً، وهو عدم إمكانية ممارسة الحقوق السياسية، وقد يكون الباعث أمنياً، يتمثل فى عدم الاستقرار الأمنى داخل الإقليم.

أولاً: الأسباب السياسية:

تعتبر الأسباب السياسية من أهم العوامل التى أدت إلى تسارع وتزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبالخصوص منذ التسعينيات؛ حيث أصبحت أعداد لا تحصى من الشباب والقصر يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثاً عن أوضاع أفضل للعيش، يجدونها دون شك فى الدول الأوروبية، ورغم أن الأسباب السياسية هى من أكثر البواعث الدافعة للهجرة إلا أنها لا تتعلق بالأوضاع التى تعيشها الدول المصدرة فقط، بل تمس كذلك ببعض سياسات الدول المستقبلية التى أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيعها.

لقد قال رئيس الحكومة الإسبانية فيليب قونزاليس: "لو كنت شاباً مغاربياً لحاولت الهجرة ولو أمسكونى لحاولت مجدداً، ويبرر هذا القول معرفة الأوروبيين بالظروف التى يعشها الشباب، والتى يسودها طابع قمع الحريات وانعدام الديمقراطية وحرية التعبير، وغلق الحقل السياسى، ولهذا يجدون أنفسهم دائماً مهمشين وغير معنيين بسياسة دولهم التى تتجه لخدمة فئة معينة.... فالهجرة غير الشرعية هى صرخة شباب أمام الفساد الإدارى الذى تعيشه الدول المصدرة للهجرة"[٣٠].

ويُقصد بالسياسة فن حكم الدولة وإدارة شئونها بالصورة التى تحقق الفعالية، وما يوضع من سياسات عامة، وما يتخذ من قرارات إدارية، بحيث يتحقق رضا المواطنين

---

[٢٩] عادل عبد الرازق: "**دور منظمة الوحدة الإفريقية فى مواجهة المشكلات الاقتصادية فى إفريقيا** من ١٩٦٣- ١٩٩٣"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص٢٤٠.

[٣٠] السكناوى الغلبزويرى: "الهجرة غير الشرعية بالمغرب لا يمكن عزلها عن الحركات الاحتجاجية"، عن جريدة الصحوة، انظر الموقع الإلكترونى: www.Mtds.com.

(ISSN: 2537 - 0758)

وما يمثلونه من رأى عام عن هذه السياسات والقرارات، ومن ثم تحقيق استقرار النظام السياسى واستمرارية قيادته، وإدارة شئون المواطنين العامة بوعى وإدراك، بما يوفر لهم الخدمات العامة بمرافقها المختلفة ويوجد السبل لدفع أى جور وظلم يقع عليهم، وهذا ما يعزز ثقة المواطنين بدولتهم، ويعزز شعور المواطنة لديهم وانتمائهم إليها، وعلى النقيض من ذلك فإن تختلف ثقة المواطن بحكومته والانتماء، مما يدفعه إلى مغادرة بلده ولو بطرق غير مشروعة[٣١].

وتعانى أغلبية الدول العربية من حالة عدم الاستقرار السياسى وضعف المشاركة السياسية، وشيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد، وتعدد الحروب الإقليمية[٣٢]، لهذا باتت الدول الأوروبية تنظر للهجرة القادمة من هذه الدول على أنها عبء عليها لارتباطها بالمسائل الأمنية[٣٣]، فعدم الاستقرار الناجم على الحروب الأهلية والدولية أو حركات الاضطهاد الممارسة ضد جماعات أو أفراد سواء بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التى تجبر الأفراد على النزوح من مناطق غير آمنة إلى أخرى أكثر أمناً، وهو ما يطلق عليه اسم "الهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسى".

وتتمثل الأسباب السياسية فى الافتقاد لآليات الديمقراطية التى تكفل تكافؤ الفرص لكل المواطنين، فآليات "الارتقاء الاجتماعى" ليست مبنية على حكم ذوى الجدارة (Meritocraty)؛ ولذا فهى بالتالى لا تقدم الفرص نفسها لكل المواطنين، وينبغى أن يضاف إلى كل ذلك الأوضاع السياسية المزرية فى الكثير من الدول العربية، وما يصاحبها من عنف وتقتيل[٣٤].

ويظهر العامل السياسى– أيضاً– كسبب للهجرة غير الشرعية فى صور غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان، ويأتى فى مقدمتها الحرية فى اتخاذ القرار والمشاركة

---

[٣١] رشيد بن فريجة: "جريمة مغادرة الإقليم الوطنى بصفة غير شرعية"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ٢٠٠٩–٢٠١٠، ص٦٩.

[٣٢] مصطفى عبد العزيز مرسى: مرجع سابق، ص ٢٨.

[٣٣] رقية العاقل: مرجع سابق، ص٦٠.

[٣٤] **التقرير الإقليمى للهجرة الدولية العربية الهجرة الدولية والتنمية الصادر عن جامعة الدول العربية،** قطاع الشئون الإجتماعية، ٢٠١٤، ص٥١.

فى الحياة العامة، والحق فى حرية التعبير، وضعف المؤسسات، وتفشى النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية، وعدم الاستقرار السياسى، وكثرة الانقلابات العسكرية وتفشى الفساد المالى والإدارى، كل ذلك يتم فى ظل غياب القانون[٣٥].

هذا وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلية للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلى، فالقارة لا تزال تعانى من النزاعات ذات الطابع السياسى مثل النزاعات الحدودية (يجب التأكيد هذا على أن طبيعة الحدود السياسية فى القارة الإفريقية فى "حدود مصطنعة" أى مفروضة وموضوعة بإرادة خارجية وضعتها القوى الأوروبية خلال العقدين اللذين تبعاً مؤتمر برلين ١٨٨٤)[٣٦]، ويتميز الوضع السياسى فى القارة الإفريقية فى عموميته بالتردى، فهى إما أنظمة شمولية أو ديمقراطيات صورة، فضلاً عن كثرة الثورات السياسية والانتقال اللاسلمى للسلطة، هذا المناخ السياسى من شأنه أن ينعكس على بقية البنى الاجتماعية مثل عدم الاستقرار السياسى واستبعاد الأفراد من المشاركة فى الحياة السياسية ناهيك عن استبعادهم بتوخى وسائل عقاب متعددة يبلغ أقصاها الاختفاء القصرى والتعذيب والقتل فى ظل الصراعات الطائفية والعرفية، وهما من السمات الغالبة على الصراع فى القارة الإفريقية، بالإضافة إلى شيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد[٣٧].

ثانياً: الأسباب الأمنية:

تُعد السياسيات الأوروبية عاملاً لتشجيع الهجرة غير الشرعية؛ حيث انها تتخذ إجراءين أساسيين على النحو التالى:

الإجراء الأول: هو سياسة غلق الحدود التى طبقتها ابتداء من عام ١٩٧٤، والتى جعلت الهجرة نحوها تنحصر فى ثلاثة أشكال هى: التجمع الأسرى، اللجوء والهجرة غير الشرعية، وفى عام ١٩٩٣ قامت كذلك بتعديل قوانينها المتعلقة باللجوء رغم أنها لا

---

[٣٥] محمد فتحى عيد: "التجارب الدولية فى مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ص ٥ – ٢٥.

[٣٦] عبد القادر رزيق المخادمى: "النزاعات فى القارة الإفريقية انكسار دائم أم إنحسار مؤقت، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ٢٠٠٥، ص٩٣.

[٣٧] الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير لاشرعية فى بلدان القارة الإفريقية، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط موريتانيا، العدد الثانى، ٢٠١٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

تستقبل سوى ٢ إلى ٣% من إجمال اللاجئين (كانت ألمانيا أول من بادر بها لأنها تستقبل ربع حصة أوروبا من اللاجئين ثم تبعتها فرنسا وبريطانيا)، وهو ما أدى إلى ظهور الأشخاص بدون وثائق والذين يعتبرون– هم كذلك– مهاجرين غير قانونيين[٣٨].

الإجراء الثانى: هو تسوية الوضعية للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق، والذى لجات إليه الدول كإجراء استثنائى لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين فى وضعية غير شرعية، ولإجراء إحصاء دقيق حول أعدادهم، وقد لجأت لهذه العملية عدة بلدان كتجربة تسعى من خلالها لحل مشكلة الهجرة غير القانونية بعد غلقها لحدودها، لكن هذه العملية كان لها أثر سلبى كبير؛ حيث أدت إلى تشجيع طالبى الهجرة على المغامرة بالدخول خلسة ما دامت وضعيتهم ستسوى يوماً، كما جعلت نشاط شبكات التهريب يتضاعف، وتأكدت بعض الدول من فشل هذا الإجراء خاصة فرنسا التى عبرت عن ذلك على لسان وزيرها الأول "دو فلبان" الذى قال: إن بلاده تعرف أن هذا الإجراء لا جدوى منه بعدما قامت به إيطاليا فى هذه السنة وإسبانيا فى عام ١٩٩٧، وهو رأى إيطاليا التى قامت به إيطاليا فى هذه السنة وإسبانيا فى عام ٢٠٠٤، وكانت نتيجته التهاطل الكبير للمهاجرين فى الآونة الأخيرة[٣٩]، وللأسباب الأمنية التابعة عن سياسة الدولة ودورها كذلك فى استقطاب وقود الهجرة؛ بحيث إن الحروب هى أكثر ما يميز عامة القارة الإفريقية، يُضاف إليها الإرهاب ومجموعة لا حصر لها من الصراعات العرقية التى تُعتبر من بين أهم العوامل المتحكمة فى الهجرة غير القانونية، وفى الحركات السكانية عامة، خاصة اللجوء والتهجير والهجرة القسرية، ومن أبرز المشاكل المطروحة فى هذه المسألة انعدام معيار دقيق للتفريق بين كل هذه الأنواع وإن كانت الاتفاقية الدولية للاجئين والقانون الدولى الإنسانى يحددان نوعاً ما تعريف الشخص الذى يختص به كل نوع منها، إلا أن اتفاقيات أخرى تتناول نفس الموضوع تخلق الكثير من الغموض فى تفريق المهاجر غير القانونى عن باقى الأوضاع القانونية الأخرى[٤٠].

---

[٣٨] ساعد رشيد: مرجع سابق، ص٦٤

[٣٩] ساعد رشيد: مرجع سابق، ص ٦٤

[٤٠] رشال بريت، وايف ليستر: "قانون اللاجئين والقانون الدولى الإنسانى: الجوانب المتوازية والدروس المستفادة والنظرة المستقبلية"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من اعداد ٢٠٠١، ص١٦١.

ولقد كشف تقرير الجمعية العامة لعام ٢٠٠١ أن الدمار الناجم عن الصراعات الدائرة فى تلك القارة إفريقيا) كان ثمنها باهظاً نتيجة عدم التصرف بسرعة لمنع نشوب الصراعات، وتعتبر الهجرة غير القانونية جزءاً من هذا الثمن، فبعد نصف قرن من انهيار الحكم الاستعمارى فيها باتت الصراعات تطغى على كل أرجائها لتشمل إفريقيا الوسطى، غامبيا، الكاميرون، نيجيريا، السودان، رواندا، الصومال وغيرها، ووقع فيها أكثر من ١٨٦ انقلاباً، و ٢٦ حرباً كبيرة وإعداد لا تحصى من الصراعات الصغيرة خلقت ٧ ملايين قتيل وأكثر من ٢٥٠ مليار دولار كميزانية حروب أوقعت القارة فى مديونية تفوق ٣٠٥ مليار دولار[٤١].

الخاتمة

لقد تناولنا في هذا البحث دراسة موضوع الهجرة غير شرعية من خلال فصلين الفصل الاول تأصيل الفقة القانوني لظاهرة الهجرة غير شرعية من الناحية القانونية والناحية الاقتصادية.

والفصل الثاني تناولنا في دوافع الهجرة غير الشرعية الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والجغرافية والسياسية والامنية.

التوصيات

١- يجب زيادة الاهتمام بالجانب التنموي للحد من ظاهرة الهجرة غير شرعية من خلال ابرام اتفاقيات اقتصادية ولا نكتفي بالحل الأمني.

٢- ينبغي مراعاة الحقوق الاساسية للمهاجرين غير الشرعين وعدم التعامل معهم من منطلق الاجرام.

٣- انشاء لجان دولية ذات صلاحيات تمكنها من متابعة حالات الهجرة غير الشرعية.

٤- عمل حملات اعلامية داخلية للتوعية بالاثار السلبية للهجرة غير الشرعية

---

[٤١] **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة**، الدورة ٥٧، الملحق رقم A/57/I 1، نيويورك أوت ٢٠٠٢، ص ٢٠١٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

المراجع والمصادر

١- مونسوتى الكساندر: "الحروب والهجرات: الشبكات والاستراتيجيات الاقتصادية لشعب الهزارة فى أفغانستان"، إصدارات معهد نوشاتال للانثرويوجيا، باريس، دار العلوم للإنسان، ٢٠٠٤،

٢- سارة هاربيزون: "هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن اتخاذ قرار الهجرة فى عملية صنع قرار الهجرة"، مناهج متعددة الاختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة فى الدول النامية والمتقدمة، نيويورك، مطابع بيرجامام، ١٩٨١.

٣- عبد الفتاح العموص: "المحددات النظرية للهجرة الخارجية فى البلدان المتوسطية"، متوفر على: http:// doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/afkar7.5.do.

٤- أرنست رافينستين: "قوانين الهجرة"، صحيفة جمعية الإحصاء، لندن، ١٨٨٥، ص ص ١٦٧-٢٢٧.

٥- إفيرت. أس. لى: "نظرية الهجرة الديموغرافيا"، ١٩٩٦،

٦- ساسكيا ساسن: "تنقلية العمل ورأس المال: دراسة فى الاستثمار الدولى وتدفق العمل، المملكة المتحدة، كامبريدج، ١٩٨٨.

٧- محمد الخشانى: "أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، متوفر على: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208.

٨- ساعد رشيد: "واقع الهجرة غير الشرعية فى الجزائر من منظور المن الإنسانى"، شهادة ماجستير فى العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١١-٢٠١٢،

٩- د. فريحة لدمية: "الهجرة غير الشرعية دراسة فى الحركيات السببية المنتجة للظاهرة، مجلة الاجتهاد القضائى، العدد الثامن.

١٠- عدنان فرحان الجوارين: "سياسات الهجرة والعمل وأثرها على بطالة المواطنين فى دول مجلس التعاون الخليجى"/ مجلة الاقتصاد الخليجى، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد (٢٤)، ٢٠١٣،

١١- عاطف عبد الفتاح عجوة: "البطالة فى العالم العربى وعلاقتها بالجريمة"، الرياض، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ١٩٨٥،

١٢- هشام بشير: "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعيتها، سبل مواجهتها"، مجلة السياسة الدولية، (مركز الأهرام)، العدد (١٧٨)، يناير ٢٠١٠.
١٣- محمد غربى: "من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورفلة، مايو ٢٠٠٩،
١٤- سمير محمد عياد: "سياسات الاتحاد الأوروبى لمواجهة ظاهرة الهجرة"، فى الملتقى الوطنى الثانى: ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية: حالة الجزائر"، جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١١،
١٥- ساعد رشيد: "واقع الهجرة غير الشرعية فى الجزائر من منظور المن الإنسانى"، شهادة ماجستير فى العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١١-٢٠١٢.
١٦- ناصر بن حمد الحنايا: "الهجرة غير الشرعية" ورقة عمل مقدمة فى الدورة التدريبية: "تنمية المهارات الإدارية فى إدارة الأحوال المدنية فى الدول العربية، خلال الفترة ٤/٢٧ - ٢٠١٣/٥/١.
١٧- فايزة بركان: "آليات التصدى للهجرة غير الشرعية" شهادة ماجستير فى الحقوق تخصص إجرام وعقاب، سنة ٢٠١١/٢٠١٢،
١٨- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا): موجز السياسات الاجتماعية حول هجرة الشباب فى البلدان العربية، العدد الثالث، ٢٠٠٩،
١٩- مساعد عبد العاطى شتيوى: "التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، ندوة الهجرة غير الشرعية: "الأبعاد الأمنية والإنسانية التى تنظمها جامعة نايف للعلوم الأمنية"، سلطات، المملكة المغربية، ٢٠١٤.
٢٠- راجع مرقس وفاء: "أثر انتقال القوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٥،
٢١- محمد حسين صادق حسن: "الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقى: دراسة ميدانية على قريتى خزام والعيايشا بمحافظة قنا"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٨،
٢٢- الهادى أبو لقمة: "الانفجار السكانى"، ليبيا منشورات جامعة السابع افريل، ١٩٩٣،

(ISSN: 2537 - 0758)

٢٣- على وهب: "الجغرافيا البشرية"، القاهرة، المؤسسة للدراسات والنشر، ١٩٨٦،
٢٤- عادل عبد الرازق: "دور منظمة الوحدة الإفريقية فى مواجهة المشكلات الاقتصادية فى إفريقيا من ١٩٦٣- ١٩٩٣"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣،
٢٥- السكناوى الغلبزويرى: "الهجرة غير الشرعية بالمغرب لا يمكن عزلها عن الحركات الاحتجاجية"، عن جريدة الصحوة، انظر الموقع الإلكترونى: www.Mtds.com
٢٦- رشيد بن فريجة: "جريمة مغادرة الإقليم الوطنى بصفة غير شرعية"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ٢٠٠٩-٢٠١٠،
٢٧- رقية العاقل: "إشكالية الهجرة والأمن فى غرب المتوسط"، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جوان، ٢٠٠٨،
٢٨- التقرير الإقليمى للهجرة الدولية العربية الهجرة الدولية والتنمية الصادر عن جامعة الدول العربية، قطاع الشئون الإجتماعية، ٢٠١٤،
٢٩- محمد فتحى عيد: "التجارب الدولية فى مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٠،
٣٠- عبد القادر رزيق المخادمى: "النزاعات فى القارة الإفريقية انكسار دائم أم إنحسار مؤقت، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ٢٠٠٥،
٣١- الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير لاشرعية فى بلدان القارة الإفريقية، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط موريتانيا، العدد الثانى، ٢٠١٤.
٣٢- رشال بريت، وايف ليستر: "قانون اللاجئين والقانون الدولى الإنسانى: الجوانب المتوازية والدروس المستفادة والنظرة المستقبلية"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من اعداد ٢٠٠١،
٣٣- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٥٧، الملحق رقم ١ A/57/I، نيويورك أوت ٢٠٠٢، ص ٢٠١٠.
34- Douglass S. Massey: In Marcelo M suarez Orozco, The New immigration an interdisciplinary Reader, New York, Routledge, 2005, pp25-26.